QADAYA 20/8/2013 8/19/13 11:22 PM Page 1

استقبال سمو رئيس الوزراء لقيادة تجمع الوحدة الوطنية:

رسائل قائد حكيم إلى شعب وفي أمين

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون*

في اليوم التالي لانتصار إرادة الشعب على قوى البغي والتخريب والإرهاب الذين خابت رهاناتهم في زعزعة الأمن والنظام في الرابع عشر من أغسطس بفضل الله وعونه ونصره، ودقة وسلامة الإجراءات الاحترازية التي اشرف على تنفيذها ومتابعتها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء أيده الله، استقبل سموه قيادة تجمع الوحدة الوطنية الذين حضروا إلى قصر القضيبية العامر لتقديم الشكر والامتنان لسموه على زيارته لمقرهم في السادس من أغسطس الجاري، وكان هذا الاستقبال وما تضمنه من حديث وتوجيهات نابعة من صميم الوجدان الوطني المفعم بصدق المحبة وعظم الاستشعار بالمسئولية الوطنية، على الرغم من الانشغالات الكثيرة لسموه الكريم والمهام الجسام التي يتحمل أعباءها وفي مقدمتها تنفيذ توصيات المجلس الوطني، يمثل رسائل عديدة بالغة الأهمية في هذا الظرف الدقيق، سيما إذا ما علمنا ان سموه يستحضر كل أبعاد الزمن قبل ان يصرح بمرئياته أو يفصح عن قراراته لأنه يؤمن بان الكلمة مسئولية وان قرار القائد مسار جديد في صيرورة الزمن قد يمثل منعطفا في حياة الشعب بأكمله.

بدأ سموه الحديث بالترحيب بضيوفه ومذكرا بمواقفهم الوطنية المشرفة بالقول «إن موقف أهل الفاتح وتصديهم للدفاع عن الوطن في وجه من أراد به السوء، غير الكثير من معادلات الفوضى التي رسمت للبحرين وشعبها، وأن هذا التجمع وغيره من الجمعيات السياسية المخلصة أثبتوا أنهم الأقوى في العمل من أجل الحفاظ على الوطن وسلامته، فلهم منا كل الشكر والتقدير على وقفاتهم الشجاعة» كما قال سموه: «إن مواقف تجمع الوحدة الوطنية ستظل قائمة في ذاكرة الوطن لتسجل ملحمة عظيمة في تلبية نداء الواجب، والمبادرة إلى ما يحفظ وحدة الوطن وحق أهله في العيش والحياة الكريمة» وهذه هي الرسالة الأولى، ان من يعمل بإخلاص وتفاني في وقت الشدة ولا يلتفت ولا يخضع لمقاييس الربح والخسارة ولا يخشى في الحق لومة لائم، وتذوب وتتلاشى السمات والتمايزات في تركيبته ومكوناته وتنصهر في بوتقة الدفاع عن وجود واستقرار وامن الوطن، يستحق شكر القيادة وعرفانها وتثمينها ودعمها ومساندتها له في كل الظروف والأحوال.

أما الرسالة الثانية فهي ان الذي حقق الانتصار في الرابع عشر من أغسطس الجاري هو الشعب بكل قواه وطوائفه ومكوناته، حيث يقول «إن عزيمة أهل البحرين في التصدي للإرهاب والمحرضين عليه، أفشلت دعوات الفوضى والتخريب التي أرادت أن تشيع الفوضى وتُجهز على ما تحقق للبحرين من مكتسبات وطنية وحضارية» وان البلاد ستواصل مسيرتها بفعل تلاحم الشعب وقيادته وإدراكهما لحقيقة ونوايا قوى الشر والإرهاب، ويؤكد سموه «أنها بفضل تلاحم أبناء الشعب ووعيهم نجحت في إفشال ما يراد لها من سوء وتدمير، ولم تزدهم هذه التحديات إلا قوة وتماسكا».

وجاءت الرسالة الثالثة لشعب البحرين مكملة لسابقتها لتدعوه إلى «أخذ العبرة مما مر علينا من أحداث، وأن نكون أكثر يقظة، وان نواصل العمل جميعًا من أجل مصلحة الوطن ومستقبل أجياله القادمة» لأن الانتصار في معركة لا يعني نهاية الحرب مع الإرهاب والارهابين والمحرضين عليه، وفي ذلك اكد سموه اهمية «الثبات ووحدة الموقف حتى يتم دحر الارهاب، والمحرضين عليه، الذي لن يجد له مكانا بيننا بل سيتم التصدي له بكل شدة وقوة» داعيا إلى الانتباه إلى تغير أساليب الإرهاب وتحالفاتهم ومصادر دعمهم، فهم يتحينون الفرص ويتلونون كالحرباء ويتحالفون مع الشيطان في سبيل تحقيق ما يدور في مخيلاتهم المريضة، الأمر الذي يتطلب ان لا نركن إلى الدعة والراحة وننسى العيون التي تتربص بنا وتسعى لتدمير مستقبلنا، وان أعظم ما يردعهم ان نواصل مسيرة البناء والتنمية لإعلاء شأن الوطن، وتأمين مستقبل زاهر لأجيالنا الآتية.

أما الرسالة الرابعة فقد جاءت لتؤكد لشعب البحرين ان الحكومة ملتزمة بتنفيذ توصيات المجلس الوطني ولن تتراجع عنها حتى بعد تحقيق الانتصار في معركة الرابع عشر من أغسطس «إننا أمام مسئولية تاريخية هي تنفيذ توصيات المجلس الوطني التي هي أمانة في أعناقنا من قبل شعب البحرين، وعلينا جميعا أن نؤدي هذه المسئولية بالقول والعمل مستمدين العون من الله عز وجل، ومن ثم شعب البحرين الذي فوضنا المسئولية». وذلك ديدن القادة العظام فهم لا يعرفون التراجع او التراخي او التنصل عن حمل شرف المسئولية حينما توكل اليهم وقت الخطوب، فهم يرسمون سياساتها ويبرمجون عمليات تنفيذها وفقا لما يرونه من أسبقيات، تتسق وتستجيب لمتطلبات هذا الموقف أو ذاك، ويختارون اللحظة المناسبة للفعل الأنسب حماية للشعب والوطن، وهذا ما يتضح من قول سموه «إن أي تحرك نقوم به هو من أجل الوطن وسلامته، حيث وجدنا كل التأييد لما سنقوم به من سعي لتنفيذ التوصيات الرامية إلى إيقاف الإرهاب ودرء المجتمع من أخطاره، وأننا نسير الآن بخطوات واثقة في تنفيذ هذا الأمر الذي يعبر عن الإرادة الشعبية في التصدي للإرهاب والمحرضين عليه».

وجاءت الرسالة الخامسة لتردع من في قلبه مرض ولتنبه من غرر به إلى ان الحكومة «لن تتساهل في اتخاذ أي تدابير وإجراءات كفيلة باستتباب الأمن ضد كل من يحاول النيل من أمن الوطن واستقراره» وفي الوقت نفسه فإن القلوب قبل الأبواب مشرعة أمام كل مواطن يدرك حقيقة الأهداف الشريرة للارهابيين والمحرضين عليه، ويناى بنفسه وبوطنه من مخططاتهم، وفي ذلك قال سموه «علينا أن نحشد مع كل وطني مخلص وشريف من أجل وحدتنا الوطنية، ونرسي مقومات الحياة الكريمة لكل شعب البحرين».

ان هذه الرسائل التي اتيح لنا التأمل في فحواها وغيرها الكثير تعبر اصدق تعبير عن القدرات الفذة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان في إدارة الأزمات واستباق وتحديد نتائجها وتطويعها والتعامل مع ارتداداتها وتداعياتها بما يحفظ للبحرين وأهلها أمنهم وعزهم وكرامتهم ومستقبل أجيالهم، حفظ الله سموه وأبقاه سندا ومعينا لقائد مسيرة الوطن ومخطط إستراتيجيته في النهوض والتقدم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى وحفظ الله البحرين شامخة معطاء بشعبها الوفي المثابر.

* أكاديمي وخبير اقتصادي

عالم يتغير

فوزية رشيد

مصر والخليج والفرصة التاريخية لبناء استراتيجية جديدة (٢-٢)

□ في بيان «الملك عبدالله» عاهل السعودية، الذي كانت كلماته موقفا حاسما وواضحا، سواء تجاه فئة الضلال والفتنة والإرهاب «الإخوانية» في مصر، أو تجاه التدخلات الخارجية في الشؤون المصرية، ومحاولات العبث بأمن وسيادة الدولة المصرية، كان البيان واضحا أيضا في تبيان أهمية مصر ومكانتها العربية، بما لا تسمح السعودية ودول الخليج الأخرى المتفقة في الموقف وبمناشدة كل الدول العربية والاسلامية، بمحاولات ضربها وتخريبها.

جاء هذا البيان في وقت وفي يوم عصيب بالنسبة إلى الشعب المصري، وفي لحظة محنة حقيقية مع الارهاب الاخواني ومع الخارج وجاءت كرسالة واضحة لأمريكا والغرب عشية انعقاد مجلس الأمن للتشاور حول الوضع المصري، وجاء ليعلن الموقف الصحيح في زمنه الصحيح، وليعيد الذاكرة إلى الموقف السعودي (في ظل حكم الملك فيصل) أثناء حرب ١٩٧٣.

والسعودية ودول الخليج العربي باستثناء احداها، حددت الموقف والرؤية دون لبس أو غموض، أنها تساند بكل إمكانياتها موقف الدولة المصرية في مواجهة الارهاب الداخلي والعبث الخارجي.

□ وفي ظل هذا الإضعاف المتعمّد من الجانب الأمريكي وبعض الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) لكل الدول العربية، فإن الأحداث المصرية الراهنة كشفت حجم الرهان الذي كان يراهن فيه هؤلاء على (الإخوان) وحجم المؤامرة الخارجية لقهر الإرادة المصرية الحرة، وحجم الألم الذي أحدثه الشعب المصري «والسيسي» في قلوب هؤلاء بعد ثورة ٣٠ يونيو وضرب مخططهم الذي كان يعول كثيرا على «الدور الإخواني» في مصر.

□ مصر قلب العروبة، والسعودية ودول الخليج عمودهما الفقري، والمخطط يريد استكمال نفسه بعد العراق وسوريا ولبنان وليبيا وتونس بإدخال هذين الجانبين في لعبة الفوضى والإرهاب والإضعاف حتى التفتيت والتقسيم.

مصر بشعبها العظيم وبالأيدي العاملة المتوفرة فيها وبالخبرة، وبما تمثله من ثقل عربي وإقليمي ودولي تاريخيا وحضاريا يراد التلاعب به، بإمكان الخليج العربي اليوم، أن يستثمر كل إمكانياته السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للنهوض به وبإمكان مصر والخليج العربي لملمة القوة والروح العربية التكاملية، حتى تستغني هذه الدولة العربية التي هي قلب الأمة، عن كل ما يمثل ابتزازا لها، وأن تفك خيوطها وخيوط جيشها عن المعونة الأمريكية الصهيونية كأبسط مثال، والتي كبلت القوة المصرية بعد كامب ديفيد، وعملت على تقزيم الدور المصري بكل ما استطاعت إليه سبيلا.

□ ندرك أن الموقف السعودي والخليجي واضح ومحدد اليوم في الوقوف مع مصر، ودعمها ضد الإرهاب وضد الابتزاز الدولي الاستعماري والتخريبي، ولكن قوة مصر بالإمكان النهوض بها وبما تحتاج إليه كثيرا من خلال رؤية اقتصادية استراتيجية لنشوء (الصناعة الخليجية - المصرية المشتركة) بدءا من الإبرة إلى (الصناعة الحربية) التي كان الجيش المصري يقوم بها في سنوات خلت. المليارات التي تصرفها دول الخليج العربي لشراء الأسلحة كمثال والتي تذهب في جيوب الأعداء الذين يريدون تدمير الخليج العربي وتدمير مصر وتدمير المنطقة العربية، بالإمكان توظيفها في خلق صناعات مصرية خليجية على أعلى مستوى وبأحدث الأساليب، وبالتعاون مع دول كبرى ليس لها أجندات، وعلى رأسها الصين، حينها تتخلص مصر ويتخلص القلب العربي من كثير من أمراضه ووهنه وضعفه، وتقوم صناعة عربية خليجية - مصرية مشتركة بإمكانها أن تقضي على البطالة وعلى الفقر في إحدى أهم الدول العربية، وحيث بهما يعمل الاستعماريون على خلخلة الأوضاع المصرية، وحيث الاقتصاد يجر (التكامل الاستراتيجي أمنيا وسياسيا واستراتيجيا) وحيث تبادل اليد العاملة والخبرات المصرية مع الإمكانيات المادية الخليجية، بإمكانها أن تؤسس لتكامل أكبر في كل المجالات، وبما يفيد المنطقة العربية كلها وأن تؤسس لمشروع عربي كبير ذي ثقل حقيقي.

□ اليوم، الاستعماريون الغربيون أعلنوا - بوضوح- وسائلهم وأهدافهم ومشاريعهم التدميرية لمنطقتنا، وعلى الفارس العربي الأصيل (الملك عبدالله) ملك السعودية أن يأخذ المبادرة الخليجية نحو مصر في المستويات والمجالات كافة، ففي ذلك وحده (حماية للأمن القومي العربي المشترك) وإعادة الروح إلى كثير من الاتفاقيات العربية السابقة، المجمدة في أماكن التبريد، وحيث على المصالح الغربية (إن أرادت الاستمرار في منطقتنا) أن تحترم الإرادة الخليجية وتحترم السيادة فيها وفي مصر وفي المنطقة، وهم -أي الغربيون- الأحوج «بكل المقاييس» إلى هذه الدول، فيما دولنا بإمكانها اليوم، وبعد وضوح المخططات والعبث بالتحالفات، أن تحرر إرادتها وبشكل طبيعي من هذا الغل الأمريكي والغربي الذي لا يعرف إلا مصالحه الأنانية وحدها، ولا فارق عنده إن تم تدمير كل دولنا وشعوبنا على مذبح تلك المصالح الأنانية.

إن التَحَمَ الخليج العربي ومصر وفي إطار استراتيجي واقتصادي نوعي، فستسقط مخططات هؤلاء تحت الأقدام الخليجية والمصرية وبدون أي عناء، وسيضم هذا الالتحام المهم بقية التشظيات العربية، ونقول مع وضوح الأهداف الغربية، قد أتاح الله للمنطقة العربية هذه تصحيح كل أمورها إن هي امتلكت الرؤية الصحيحة والارادة السياسية الحقيقية، ورُبَّ ضارة نافعة، وكل الظروف مهيأة اليوم لكامل التصحيح، إن أحسنت القيادات قراءة ما يحدث.

أحداث مصر.. بين المزاعم وأنصاف الحقائق

بقلم:
د. جيمس زغبي*

إن ما تشهده مصر الآن من أحداث وتطورات يحمل طابع المأساة الكلاسيكية. ذلك ما يخلص إليه أي تقييم نزيه وموضوعي. لقد أثبتت مختلف الأطراف المشاركة في هذه الأحداث كلا على طريقتها، أنها غير قادرة على السمو بنفسها فوق أخطائها ونقائصها. فكانت النتيجة تلك الأحداث المأسوية الفظيعة التي نشاهدها الآن في مصر.

إن مصر في حاجة اليوم إلى اعتراف قوي لا موارية فيه بما ارتكب من أخطاء وبضرورة التسامي على الجراح والمضي قدما إلى الأمام. إن مصر في غير حاجة إلى هذه المزاعم التي تطلقها بعض الأطراف والتي تلقي بالائمة على الآخرين في الوقت الذي تحاول فيه أن تتملص من مسئوليتها في الأحداث الراهنة.

لقد كانت مصر الثورة في حاجة ماسة إلى بناء التوافق الوطني أكثر من أي شيء آخر، وفاق وطني يؤسس لتشكيل حكومة قادرة على فرض النظام وتحقيق الأمن والاستقرار وخلق فرص العمل وتحقيق أسباب الرخاء لشعبها الذي يزداد عددا وتزداد حاجياته ومطالبه. ذلك أساسا ما أظهرته استطلاعات الرأي التي أجريناها حول الشأن الداخلي المصري ما بعد الثورة. لقد وجدت مصر الثورة نفسها عوضا عن كل ذلك إزاء حكومة تفتقر إلى الكفاءة اللازمة التي تمكنها من تولي القيادة التي تتطلبها الدولة ومؤسسة عسكرية لا تعرف إلا طريقة واحدة في التصدي للمشاكل. لذلك حدثت هذه المأساة التي تدفع مصر كلها الآن ثمنها الباهظ فشلت جماعة الإخوان المسلمين في المقام الأول في بناء التوافق الوطني اللازم، الذي كانت مصر تحتاجه في فترة ما بعد فترة حكم حسني مبارك. فما إن حققت جماعة الإخوان المسلمين الفوز في الانتخابات التي شابتها عدة شوائب (بما أن حركة الإخوان المسلمين كانت الحزب الوحيد المشارك فيها) حتى راحت تسعى لإحكام قبضتها على الحكم والتغلغل في مختلف مفاصل الدولة بدل تركيز كل جهودها على التصدي للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها مصر وإيجاد الحلول اللازمة لها وتلبية أمسّ احتياجات الشعب المصري. لقد نجحت حركة الإخوان المسلمين في نهاية المطاف في صنع الأعداء وتوحيد خصومها ضدها لايتعلق الأمر فقط بأولئك الخصوم الذين هزمهم الإخوان في الانتخابات الأخيرة بل يتعلق أيضا بأولئك الحلفاء الذين منحوا أصواتهم للإخوان المسلمين ومكنوهم من الفوز في الانتخابات في المقام الأول. لقد أخطأت جماعة الإخوان المسلمين في قراءة مزاج الرأي العام المصري الأمر الذي تسبب في عزلتهم وجعلهم في نهاية المطاف يواجهون تلك المظاهرات العارمة التي تطالب بإزاحتهم من السلطة التي أساءوا استخدامها.

أما الجيش المصري، فقد ذهب بدوره ضحية بعض الضعف. فقد كان الشارع المصري يغلي ويطالب بالتحرك الفوري. فما كان من الجيش المصري إلا أن تحرك وأفرط في ذلك، وهي سمة لا يختص بها الجيش المصري بل إنها تنطبق على كل جيوش العالم. فقد عمد الجيش المصري أولا إلى الإطاحة بالرئيس محمد مرسي واعتقاله ثم ذهب في اعتقاد المؤسسة العسكرية أن القوة يمكن أن تنهي اعتصامات الإخوان المسلمين والتي شلت أحياء بأكملها في العاصمة القاهرة. لقد ذهب في اعتقاد الجيش المصري أن خيار القوة يمكن أن يمثل حلا لمشكلة سياسية بالأساس.

لم تكن الاعتصامات التي نظمها الإخوان المسلمون من قبيل الأعمال السياسية بقدر ما شكلت عمليات استيلاء على الميادين العامة بهدف إقامة ما يمكن أن نعتبره «دولة داخل الدولة». لم تعد تلك الاعتصامات بمثابة الحركات الاحتجاجية الطبيعية بل إنها تحولت إلى مظاهر فيها الكثير من الاستفزاز الذي زاد في احتقان الأوضاع وتأجيج مشاعر غضب وسخط الرأي العام المصري الذي كان بدوره يدفع الجيش للتحرك على أرض الواقع وأخذ زمام الأمور بيديه.

في الواقع، هذا الجانب الغريزي في جماعة الإخوان المسلمين والجيش هو الذي دفع البلاد إلى هذه المأساة المتفاقمة في البلاد. لعل ما يزعج أكثر من أي شيء آخر أنصاف الحقائق والمزاعم العبثية الواهية التي يسوقها البعض من أجل التغطية على الوضع الراهن في مصر وتحويل الأنظار عن حقيقة حاجيات الشعب المصري.

على سبيل المثل سعى وزير سابق في حكومة محمد مرسي في مقال منشور في صحيفة نيويورك تايمز إلى تصوير الوضع الراهن في مصر كالآتي: «... إنها معركة بين أولئك الذين يسعون لبناء دولة مصرية تعددية يشعر فيها الفرد بكرامته وتكرس فيها التداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع وأولئك الذين يدعمون الدولة العسكرية التي تكون فيها الحكومة مفروضة فرضا على الشعب بالقوة...».

قد يكون هناك بعض التبرير في الشطر الثاني من هذا الكلام غير أن استطلاع الرأي الذي أجريناه أظهر أن الأغلبية الساحقة من المصريين لا تصدق بأن حكومة محمد مرسي كانت تسعى حقا لبناء «مجتمع تعددي يشعر فيه الفرد بكرامته». لقد رأى المصريون كيف أن مرسي خلال سنة واحدة من توليه مقاليد الرئاسة اتخذ العديد من الخطوات التي أثارت المخاوف وجعلت المصريين يشعرون بأنه يعمل على بناء نظام استبدادي وغير متسامح.

لقد أدرك أغلب المصريين أن مرسي سعى خلال هذه السنة التي تولى خلالها مقاليد الرئاسة إلى بناء مجتمع يتنافى تماما مع مبدأ التعددية واحترام كرامة الفرد. إن ملايين المصريين الذين وقعوا على العرائض الشعبية قد ازدادت مخاوفهم من سعي الإخوان المسلمين إلى أخونة الدولة والمجتمع والتغلغل في مختلف مفاصل الدولة. لقد كانت هذه الأغلبية الساحقة من المصريين تمني النفس ببناء نظام تعددي، يسوده التسامح. هذه الأغلبية لاتزال قائمة حتى اليوم ولم تؤثر فيها هذه الأحداث والتطورات المأساوية التي تشهدها أرض الكنانة. إن هذه الأغلبية الساحقة من المصريين لاتزال تنتظر تحقيق آمالها وتطلعاتها على أرض الواقع.

إن ما رآه المصريون ما قبل تدخل الجيش وما بعده قد زاد من مخاوفهم بخصوص حقيقة نوايا جماعة الإخوان المسلمين. فقد عمد أنصار الإخوان المسلمين إلى التحريض ضد أتباع الأقلية الشيعية، الأمر الذي أدى إلى تصفية بعضهم شنقا وبطريقة وحشية. خلال الأيام القليلة الماضية، عمد أنصار الإخوان المسلمين الغاضبين إلى حرق العديد من الكنائس. فقد تعرض حتى الآن مالا يقل عن خمسة كنائس للاعتداء، حيث تم حرق ونهب تسعة عشر كنيسة حتى الآن. وتم نهب متاجر وممتلكات المسيحيين أيضا.

لم يكن المصريون المتحزبون الوحيدون الذي أطلقوا أنصاف الحقائق والمزاعم. فقد فعل ذلك أمثال السيناتور الأمريكي جون ماكين الذي راح يتهم الرئيس باراك أباما ويعيره بـ«فشله الذريع في مصر» ويقول: «إننا نتحمل جميعا قدرا كبيرا من المسئولية عن سفك الدماء الذي تشهده مصر». لقد راح السيناتور جون ماكين أيضا يتباكى قائلا: «لا أحد يستمع لنا». لقد راح أمثال السيناتور جون ماكين يطالبون الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات عن مصر، من أجل الضغط على سلطات القاهرة حتى تعيد الأمور إلى سالف مجراها.

إن أغلب المصريين يسخرون من مثل هذه التهم وهم يحملون الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية دعم وتقوية الإخوان المسلمين عندما كانوا في السلطة رغم التجاوزات الكبيرة التي كانوا يرتكبونها. لقد أصاب الرئيس باراك أوباما في مقاربته حيث إنه شدد على أهمية المصالح الحيوية الأمريكية في مصر ومحورية العلاقات الثنائية بين البلدين مثلما أنه أصاب في قوله إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك قدرة كبيرة على التأثير في الطريقة التي سيدير بها الجيش الشئون الداخلية في مصر. في هذا السياق يمكن القول إذاً أن بيان الرئيس باراك أوباما لم يكن «ضعيفا» أو «سلبيا» أو «فارغا» ؟ على عكس ما يزعم منتقدوه. لقد اتسم بيان الرئيس باراك أوباما بالنزاهة والصدق.

أما بالنسبة إلى الأصوات الداعية إلى قطع المساعدات عن مصر فهي تبدو واهية. لقد تم أصلا قطع المساعدات الاقتصادية عن مصر. أما أغلب المساعدات الأمريكية فهي في شكل تجهيزات عسكرية تنتجها الشركات الأمريكية بناء على العقود الموقعة. أما الخاسر الأكبر من وراء إلغاء هذه العقود فهي الشركات الأمريكية وليس الجيش المصري، على عكس ما يذهب في اعتقاد البعض. الرأي العام الأمريكي لا يدرك هذه الحقيقة غير أن المصريين يدركونها وهم يعتبرون أن مصر ليست في حاجة إلى المساعدات الأمريكية لأنهم يعتبرون أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هما المستفيدان الأساسيان من هذه المساعدات، وليس مصر.

إن ما يحدث في مصر الآن أمر مؤسف ومأساوي وهو ما أكده الرئيس باراك أوباما بدوره. إن التغيير عملية غير سهلة البتة، كما أن الطريق المؤدية إلى تحقيق الأهداف المرجوة شائكة وملتوية. على عكس ما يقوله البعض فإن ما تشهده مصر الآن من أحداث مأساوية لا تمثل نهاية لمسيرة مصر نحو تحقيق الديمقراطية، بل إنها مجرد البداية. إن هذا المسار الذي بدأ قبل عامين وأكثر من الآن قد أصيب بكبوة عنيفة في الطريق. لا شك أن العواقب والتداعيات وخيمة غير أن حيوية المجتمع المدني المصري هي التي تظهر مدى قدرة الشعب المصري على إثبات نفسه والتسامي فوق جراحه والوقوف من جديد على رجليه، وهو سيفعل بذلك بكل تأكيد.

هذا ليس بالوقت الذي يتخلى فيه الأصدقاء عن أصدقائهم. بل إنه الوقت الذي يحتم على الأصدقاء الوقوف إلى جانب الشعب المصري ودعمه في سعيه لتحقيق كل آماله وطموحاته من أجل بناء نظام ديمقراطي يشمل الجميع ويكون قادرا على حماية أمن شعبه وتوفير الفرص اللازمة له.

* رئيس المعهد العربي الأمريكي

أفق

عبدالله خليفة

انفصامُ تركيا الاجتماعي

شكلت تركيا طليعة الدول الإسلامية المتجهة نحو الحضارة المعاصرة، فقد كانت تقود هذه المنطقة وتغلغلتْ في القارة الأوروبية غازية، وكونت أكبر ثروة من استغلال الشعوب الإسلامية، فكونت فائضاً مهماً للتحول نحو الحداثة.

لكن بناءها الاقتصادي المتخلف لم يؤهلها لمراجعة وضعها ومقاربة الغرب. ولهذا فقد سرقتْ الدولُ الغربيةُ الكبرى(مستعمراتها)التي راحت تغذيها بالفوائض وتغدو أسواقاً لها.

خضوع تركيا السياسي الاقتصادي للغرب أدى إلى تغيير ملامحها الشرقية الدينية الاجتماعية، وقد هجمت النخبةُ الحاكمة التركية على ميراث الشرق الديني الذي رأت إنه السبب للتخلف والاستعمار، وحينئذ كان بيدها الجيش والسلطة أداتين للصراع ضد الميراث الاجتماعي الديني حيث الدروشة المنتشرة والمراكز الدينية الصوفية المعرقلة الكبرى للتحديث، وحدثت مجابهة طويلة بين هذين الشكلين من الوعي الاجتماعي، فالوعي الغربي التحديثي العلماني الرافض للتراث العتيق المتخلف يهاجم الدروشة ويفرض عالمه المجلوب من الغرب ويكرس مظاهره في كل مكان.

والتراث العتيق يدافع عن نفسه وعن زواياه ومظاهره وأشكال علاقاته الاجتماعية التي بقيت خلال قرون سائدة محتفية.

يمكن تلمس معاناة هذا الصراع الحاد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، خاصة إنه تم كحروب عسكرية واجتماعية وثقافية، فدولةُ السلطنة تزيل الخلافة، وتندفع لمظاهر الحضارة والصناعة الغربية وتتحول من بلد شرقي لبلد غربي، وهذا التحول على مستوى حياة السكان لم يكن رفيقاً، فثمة فئات جديدة في السلطة تكرس نموذجاً له امتيازات وعادات وعلاقات وهذا يعني الصراع مع فئات أخرى ذات نموذج يتعرض للانهيار، ويفقد أشكال وجوده وطرق حياته التقليدية.

وكلما زاد التغريبُ تفاقم هذا الصراع وانزوت الفئاتُ القديمة وفقدت عاداتها الدينية وتعرضت للابعاد، ويغدو وجودها محل شك وخطر خاصة في الدوائر العسكرية والسياسية والإدارية.

أتاتورك طرح نموذج التقليد الغربي بشخصية تركية، فكرس الأشكال الخارجية والاستيراد العسكري والاستيراد الصناعي.

وجاء تلامذته ليجعلوا من التبعية والدخول إلى السوق الأوروبية والذوبان في الحضارة الغربية مساراً سياسياً طويلاً دون أن يصل ذلك للنهاية.

لكن الجمهور الغالب الفلاحي والحرفي والشعبي عادة لم يتطور بشكل صناعي علمي واسع وبقي وعيه الديني الإسلامي التقليدي علامة على هذا، وهو ما جعل تركيا أقل تطوراً من الدول الغربية ومشكلات القومية المسيطرة على القوميات المسيطر عليها مظهر آخر على غياب الديمقراطية الوطنية على نحو شامل وبقاء القوميات الأخرى في درجات عيش متدنية.

إزدواجية تركيا الاجتماعية مثلها مثل مستويات تطور أغلب دول الشرق لكنها تفوقت على الكثير منها وغدت ذات جزء حداثي هام، فأرادت أن تتمدد في الشرق وتعيد سيطرتها القديمة العثمانية بشكل جديد، مع الإبقاء على طابعها المحافظ المعبر عن السكان العاديين.

هذه المراوحة والتناقض والعجز عن التغيير الحداثي الديمقراطي الشامل تجد انعكاسها في اللغة الأيديولوجية الدينية وتحويلها لسوق سياسية داخلية وخارجية، فتريد أن تساهم في خلق نماذج عربية لها وأسواق مفتوحة، تدافع عن نفس المحافظة الريفية.

لكن القسم الحداثي التركي يرفض هذه العودة والأدلجة ودس الشعائر الدينية في السياسة وعمل الدولة وصناديق الانتخاب ويقاوم من أجل حداثة مكتملة وتفهم عقلاني علماني للتاريخ الديني.

القسمان المتصارعان سواء في تركيا أم في بعض الدول العربية والإسلامية التي تطورت فيها الفئات الوسطى وقاربت السلطات والنظام الحديث، يظلان غير مكتملين معتمدين على صناعات حرفية وصناعات تعتمد على المواد الخام وعلى ثقافة سحرية في أغلبها، ولهذا فإن تغيير الشعارات والسياسات بدون تغيير القواعد التحتية لهذه الفئات المأزومة بين الماضي والحاضر، بين الدين والعلم، بين القومية المتعصبة والإنسانية، هو إعادة تكرار للخلافات والأزمات في حين أن الحل هو تغيير القواعد الاقتصادية وإنتاج السكان القديم.

هو صراعٌ اجتماعي معبر عن مستوى أغلب الدول الإسلامية المنقسمة بين هشاشة الحداثة وضخامة الحياة التقليدية، ولكن تجربة تركيا أبكر، وتحويل القوى الاجتماعية هذا الاختلاف الاقتصادي إلى معارك سياسية تستنزف موارد متعددة هو تعبيرٌ عن قصر النظر وعن مستوى قوى الانتاج المتخلفة أساساً.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com